

بالأرقام □□ تشكيك في قدرة السيسي على زراعة 3 مليون فدان جديدة



الاثنين 18 سبتمبر 2023 04:28 م

زعم السيسي مؤخرا أنه "رغم هذه الأزمة الكبيرة وارتفاع أسعار السلع الأساسية، وباستمرار الجهود المبذولة، ستتم زيادة مساحة ضخمة من الأراضي الزراعية خلال الأشهر القادمة في مصر، سواء في الدلتا الجديدة أو توشكي أو شرق العوينات بما في ذلك سيناء حيث ستزيد مساحة الأراضي بحوالي 3 ملايين فدان في عام".

وأضاف "اطمئناوا الدولة تسير بشكل جيد للغاية". وسبق للسيسي أن وعد بزراعة ٤.٥ مليون فدان خلال "الفترة الرئاسية الأولى"، ورغم مرور أكثر من ضعف المدة لم ينجح سوى في استصلاح ٤٥٠ ألف فدان، ما يعني ١٠٪ فقط من وعده وذلك خلال 10 سنين □

وقبل أسابيع قليلة كانت فضيحة شراء حكومة السيسي القمح من الشركة الإماراتية الظاهرة التي تمتلك زراعات في توشكي بالدولار الأمريكي، من خلال تمويل من صندوق أبو ظبي للتنمية إلى مصر بقيمة 500 مليون دولار □

اعتراف بالفشل

ويأتي هذا التصريح رغم أن وزير المياه والري الحالي بحكومة السيسي د□هاني سويلم، قال: إن "استمرار التحركات الأحادية من جانب إثيوبيا فيما يتعلق بقضية سد النهضة يشكل خطرا وجوديا على 150 مليون مواطن□". وترجم "سويلم" الأضرار الكبيرة على مصر في جلسة "الحوار التفاعلي□□ المياه والتعاون"، ضمن فعاليات "مؤتمر الأمم المتحدة لمراجعة منتصف المدة" بنيويورك، بعدة أرقام أولها: فقدان 15% من رقعته الزراعية، وثانيا: تبوير 1.5 مليون فدان من الأرض الزراعية، وثالثا: جفاف طويل الأمد، يجبر أكثر من 1.1٥ مليون شخص على ترك عملهم، بحسب "الوزير". وسبق أن سجل الاعتراف ذاته وزير الري السابق وقال: إن "مصر على رأس قائمة الدول القاحلة باعتبارها الأقل على الإطلاق من حيث معدل الأمطار، ومن ناحية أخرى يبلغ نصيب الفرد من المياه سنويا نصف حد الفقر المائي، ولفت إلى أنها كذلك تعتمد بشكل شبه مطلق على نهر النيل بنسبة ٩٨% على الأقل لمواردها المائية المتجددة، وهي الموارد التي يذهب ما لا يقل عن ٧٥% منها للإسهام في استيفاء الاحتياجات الغذائية للشعب المصري عبر الإنتاج الزراعي، علما بأن قطاع الزراعة يمثل مصدر الرزق لأكثر من ٥٠% من السكان، مشيرا إلى أن لديها عجزا مائيا يصل إلى ٥٥% من احتياجاتها المائية التي تبلغ ١٢٠ مليار متر مكعب".

وهم مشروعات الاستصلاح

وقال السفير المصري السابق محمد مرسي: إن "سد النهضة هو كارثة مصر التي سمحنا بها، ومع ازدياد السكان ستصبح الحياة في مصر شبه مستحيلة، وليس أمام أي قائد مصري حقيقي سوى تدميره، وذلك متاح بضرب السد الركامي على الجانبين وإعادة حجمه إلى 14 مليار متر مكعب سنويا بدلا من الـ 75 مليار متر مكعب حاليا". وتحت عنوان "سد الخراب 152" عبر فيسبوك، أعاد نشر أرقام ومعلومات قال: إنها "تستدعي الانزعاج والخوف وتستوجب التأمل والتركيز والتعامل العقل والحاسم". وأشار إلى أن المشروع الوهمي باستصلاح 5.3 مليون فدان سيفقد مصدرين الأول مياه الصرف الزراعي، والثاني المياه التي كانت تذهب إلى البحر المتوسط، بحسب قوله□ وتابع السفير محمد مرسي: لنا سابقة فشل استصلاح الـ 5.1 مليون فدان والتي صرح الرئيس عبد الفتاح السيسي، بأنه لم يتحقق منها سوى 10-20% بسبب نقص مصادر المياه□ وحذر من أنه في سنوات الجفاف سيكون احتياطي مياه بحيرة السد العالي غير كاف لمصر، وما وفرته هذه البحيرة في الثمانينيات لن يكون متاحا□ وقال: إنه "من المؤكد أن حاجات الشرب والصناعة سيتم توفيرها بلا نقصان، ولكن استهلاك الزراعة سيكون ناقصا بمقدار الـ 30 مليار متر مكعب سنويا".

وتابع: سوف يؤدي ذلك إلى نقص المساحات المزروعة حاليا، بما لا يقل عن 15% "كما صرح أيضا وزير الري المصري"، وسيؤدي أيضا إلى انخفاض مياه الصرف الزراعي

سبب الكارثة

وفي مقابلة سابقة مع برنامج (المسائية) على قناة الجزيرة، أدعى مسؤول أثيوبي، أن مصر تريد أن تحافظ على حصتها القديمة في مياه النيل البالغة 55 مليار متر مكعب، وذلك بناء على اتفاق تم التوقيع عليه مع بريطانيا خلال الفترة الاستعمارية، وهي الحصة ذاتها التي تم تأكيدها في اتفاق لاحق مع السودان

وأبان برهي أن اتفاق إعلان المبادئ الذي تم توقيعه عام 2015 بين مصر والسودان وإثيوبيا، يُمثل "إطارا عمليا يقوم على رؤية منطقية وعاجلة لتقسيم حصص المياه بين الدول الثلاث"، وأن إثيوبيا ملتزمة بروح هذا الاتفاق

ووقع عبدالفتاح السيسي في الخرطوم "اتفاق المبادئ" في 2015 تنازل فيه عن حقوق مصر في مياه النيل في اجتماع ضم أطراف الاتفاق الثلاثة؛ مصر وإثيوبيا والسودان

ومنذ ذلك الحين عقدت عشرات الاجتماعات ودارت جلسات المفاوضات وقدمت العديد من المقترحات، لإلزام إثيوبيا بالتوقيع على اتفاق ملزم لإدارة وتشغيل السد، فشلت كلها على صخرة الصلف والتعنت والغرور الإثيوبي والتفريط الذي ألحقه السيسي بمصر